محليات

«الذكاء» في توزيع البنزين في السويداء

| السويداء- عبير صيموعة

انتهى العمل في قسائم البنزين المعمول بها في المحافظة وبدأت محطات الوقود عمليات توزيع مادة البنزين على الآليات والمركبات والدراجات النارية بموجب البطاقة الذكية.
إلا أن الإشكالية التي ظهرت ولم تفطن لها الجهات المعنية أن أكثر من ٣٠ ألف سيارة لم يستلم أصحابها تلك البطاقة بسبب التأخير في تدقيق البيانات المقدمة إلى المحافظة فضلا عن التأخير في طبع تلك البطاقات حيث أكد مدير مكتب التنمية الإدارية في المحافظة كمال مزهر أنه جرى تسليم ما يزيد على ٣٧ ألفاً من بيانات السيارات بهدف استصدار البطاقة الذكية الخاصة بها إلا أننا فوجئنا بأن الشركة الخاصة التي جرى التعاقد معها بصدد طباعة تلك البطاقات لم تقم بطبع أكثر من ٢٧ ألف بطاقة رغم تسليمنا أغلب البيانات المدققة التي تقدم بها أصحاب السيارات الأمر الذي أدى إلى مراجعة كثير من المواطنين ممن قصدوا صالة السابع من نيسان لاستلام البطاقة الذكية ولم يجدوا لهم قيودا أو بيانات رغم تحويل تلك البيانات إلى الشركة الخاصة المتعاقد معها لتبقى الإشكالية لدى عدد كبير من المواطنين في كيفية تأمين مادة البنزين لسياراتهم خاصة بعد توقف العمل بالقسائم وعدم حصولهم على البطاقة

بدوره عضو المكتب التنفيذي في المحافظة لقطاع المحروقات والتجارة الداخلية ماهر عمرو أكد أن إشكالية التأخير في طبع البطاقة الذكية من الشركة المتعاقد معها سيتم مناقشته في اجتماع اللجنة الفرعية للمحروقات أمس علما أن هناك مسؤولية على بعض المواطنين ممن تأخروا في تقديم بياناتهم للعمل على تدقيقها وحصولهم على البطاقة الذكية لافتا إلى أن عمليات التوزيع بموجب البطاقة بدأت بسلاسة وتجري من خلال ٥٠ محطة وقود جرى تجهيزها بكل التجهيزات اللازمة لتوزيع المادة بموجب البطاقة الذكية والعمل جار على تجهيز بقية المحطات في المحافظة مبيّناً أن البطاقة الذكية ستسهم في تحقيق العدالة في توزيع مادة البنزين على الآليات في المحافظة والحد من عمليات التصرف غير المشروع في مخصصات كل آلية وتلافي العثرات التي شابت عملية التوزيع بموجب دفاتر قسائم البنزين المعمول بها خلال الفترة السابقة.
وأضاف عمرو بأنه تم التوجيه لأصحاب الدراجات النارية التي لا تحمل لوحات نظامية للتوجه لمديرية النقل بالسويداء للحصول على وثيقة بيان ملكية مؤقتة بالدراجة النارية محدد عليها رقم الدراجة والميكانيك وبسعر /١٥٠٠/ ليرة لكل وثيقة مع البطاقة الذكية. علماً أن عدد الآليات المسجلة لدى مديرية النقل بالمحافظة يتجاوز ٦٢ألف آلية.

١٥٠ حالة غش في امتحانات كليتي الحقوق والآداب بدمشق حتى تاريخه

نسبة الحضور فاقت الـ٩٠٪ بالحقوق وأكثر من ٩٦٪ في الآداب

| فادي بك الشريف

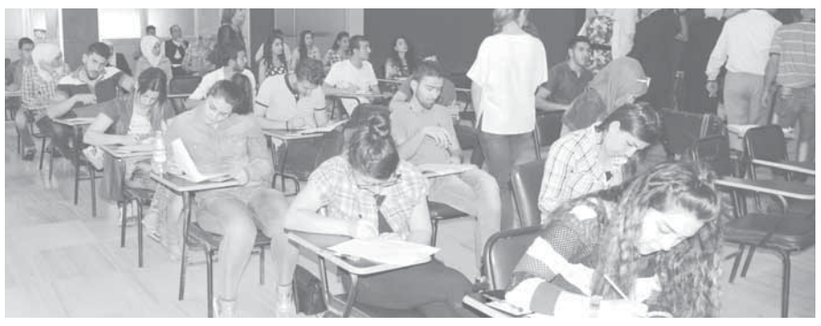

يواصل طلاب جامعة دمشق تقديم امتحانات الفصل الثاني للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ في الكليات النظرية والعلمية، حيث أعرب عدد من طلاب كلية الحقوق والهندستين المدنية والمعمارية عن ارتياحهم للأسئلة وشموليتها للمنهاج وملاءمتها للوقت، وذلك بعد اتخاذ التدابير اللازمة لسير العملية الامتحانية بالشكل الملموس دون أي إشكاليات وتهيئة الأجواء المناسبة للطلبة والتشديد على عملية الرقابة لإنصاف الطلاب ومنع حدوث أي عمليات غش، مع الإشارة إلى أن عدد المتقدمين يقدر بنحو ١٧٠ ألف طالب وطالبة في مختلف الكليات ونحو ١٠ آلاف طالب من المستضافين فيها من جامعتي حلب والفرات.
وفي سياق متصل أكدت عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيسة مكتب التعليم العالي الدكتورة فيروز الموسى خلال جولتها على امتحانات جامعة دمشق أن الامتحانات تسير بشكل منظم وضمن أجواء مريحة، معربة عن تقديرها لالتزام الطلبة والكادر التدريسي رغم كل التحديات التي أفرزتها الحرب الكونية التي تتعرض لها سورية.
وبدوره وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني أكد حرص الوزارة على تأمين كل مقومات العملية التعليمية للطلاب، معرباً عن تقديره للجهود التي تبذلها إدارة الجامعات وأعضاء الهيئة التدريسية لضمان سير الامتحانات بالشكل الأمثل.
ولفت رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد حسان الكردي خلال تصريح صحفي إلى أن نسبة حضور الطلاب في الامتحانات تتجاوز ٩٠ بالمئة، علماً أن امتحانات الفصل الثاني بدأت في الكليات النظرية بجامعة دمشق في ٨ حزيران الجاري وتستمر على مدى شهر على حين بدأت امتحانات الكليات التطبيقية في الرابع عشر منه.
وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال عميد كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور ماهر ملندي: إنه تم تحقيق ما وعدت به الكلية بإجرائها الجديد القاضي بإصدار نتائج المقررات المؤتمتة، مبيناً أنه مع صدور مادة اليوم (النظم القانونية الكبرى) تكون جميع المواد المؤتمتة قد صدرت خلال فترة الامتحانات وذلك لمعالجة مشكلة تأخر صدور النتائج وكي يتسنى لكل طالب معرفة وضعه الدراسي والامتحاني والتحضير لمواده بشكل أكبر ضمن إطار تسريع صدور النتائج من إدارة الكلية، إضافة إلى متابعة إصدار نتائج المقررات التقليدية، كما أوضح ملندي أنه سيتم البدء بإصدار المواد التقليدية، موضحاً أنه تم تسليم مادتين تقليديتين ومن المتوقع أن تصدر نتائجهما خلال ٥ أيام.
وبيّن عميد كلية الحقوق أن نسبة الحضور في الامتحانات تجاوزت الـ٩٠٪، ولاسيما أن عدد طلاب كلية الحقوق في التعليم العام يقدر بـ١٨ ألف طالب وطالبة، إضافة إلى وجود ١٢ ألف طالباً وطالبة في التعليم المفتوح الذي تبدأ امتحاناتهم بعد الانتهاء من امتحانات الفصل الدراسي الثاني للتعليم النظامي، مبيناً أن كل الأمور تحت السيطرة وهناك متابعة لأدق التفاصيل لتطوير الكلية بشكل أكبر وتحسي وضعها من مختلف المناحي وهو ما لمسه الطلاب من خلال الإجراءات المتخذة التي تنعكس إيجاباً على تحصيلهم العلمي.
وبيّن ملندي أنه لغاية تاريخه تم ضبط ٥٠ حالة غش امتحاني بكلية الحقوق بجامعة دمشق، معظمها كان بسبب استخدام قصاصات ورقية وعقوبتها الفصل دورتين، في ظل وجود ٣٣ حالة غش باستخدام «الراشيتات» الورقية، و٧ حالات غش باستخدام البلوتوث وعقوبتها الفصل النهائي من الجامعة، إضافة إلى بضع حالات شغب امتحاني.
وفي تصريح لـ«الوطن» قال عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق الدكتور خالد الحلبوني: إن الامتحانات تسير بشكل جيد، ذاكراً أنه تم ضبط ١٠٠ حال غش، ولم يضبط أي حالة غش باستخدام البلوتوث بالكلية، كما أوضح أن العدد الإجمالي للطلاب يتجاوز الـ٦٠ ألف طالب وطالبة، ويتم التقديم يومياً على ٣ جلسات، حيث يتراوح عدد الطلاب المتقدمين يومياً بين ٧-١٠ آلاف طالب وطالبة.

الشعير.... إنتاج كبير وتسويق خجول حتى الآن

٢١ ألف طن في الحسكة ومراكز المحافظات الأخرى تنتظر

| محمود الصالح

شارف موسم الشعير على نهاية حصاده على الرغم من محدودية المساحات المنفذة خلال الموسم الزراعي الماضي وذلك بسبب عدم توافر مستلزمات الزراعة من بذور وأسمدة وكذلك ارتفاع تكاليف الفلاحة وبلغت نسبة المساحة المزروعة بالشعير ٨٣٪ حيث تمت زراعة ١,٢ مليون هكتار من أصل الخطة البالغة ١,٥ مليون هكتار ويلاحظ غياب زراعة الشعير المروي بشكل كامل في محافظات درعا والسويداء والقنيطرة واللاذقية وإدلب وارتفاعه الكبير في الغاب حيث بلغت نسبة زراعة الشعير المروي هناك ٥١٤٪ والرقة ٣٠٠٪ أما الشعير البعل فقد تركز في حلب والحسكة والرقة بمساحة زادت على مليون هكتار. ويقدر إنتاج المساحات المنفذة وفق متوسط الإنتاج ٢ طن في الهكتار بحدود ٢,٤ مليون طن.
وزارة الزراعة ترفض إعطاء رقم متوقع للإنتاج حتى لا تقع في مشكلة الأعوام السابقة عندما كانت تقدر الإنتاج وفق متوسط العينة العشوائية وعند التسويق لا يتم تسويق ما هو متوقع فيتم لوم الزراعة على أن تقديراتها غير صحيحة. وبغض النظر عن دقة أو عدم دقة معلومات توقعات الزراعة فإنها ليست معنية بإجبار الناس على تسويق إنتاجهم إلى مراكز الحبوب لذلك فإن لوم الزراعة غير موضوعي. وكذلك حجبها لرقم الإنتاج المتوقع أيضاً غير منطقي. لأن الفلاحين أدرى بكميات إنتاجهم ومعروف في الموسم الحالي أن الإنتاج جيد جداً في الحسكة ومعدلات الإنتاج الوسطية تجاوزت ٢,٥ طن في الهكتار أما المحافظات الأخرى التي ذكرناها والتي تزرع الشعير البعل فقد وصلت كميات الإنتاج إلى أكثر من ٢ طن في الهكتار هذا بالنسبة للشعير البعل أما المروي فإن الكميات المزروعة به قليلة ولكن الإنتاج أكثر من جيد ويتجاوز المعدل ٤,٥ أطنان في الهكتار.
وبالرغم من كل ذلك فإن كميات التسويق لمحصول الشعير ما زالت متواضعة جداً وقد أنيطت عمليات استلام محصول الشعير بالمؤسسة العامة للأعلاف. وقد أعدت كل مستلزمات عمليات الاستلام من مراكز وأكياس وقبابين ومراكز وكل ما يتعلق بذلك ولكن الإقبال على تسليم الشعير إلى المؤسسة ما زال قليلاً جداً.
المدير العام للمؤسسة العامة للأعلاف المهندس مصعب العوض أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المؤسسة وللعام الثاني على التوالي تقوم باستلام وتسويق مادة الشعير من الإخوة الفلاحين وبسعر تشجيعي وقدره ٧٥ ليرة للكغ ولغاية أمس الأول تم استلام ٢١ ألف طن فقط وتركزت هذه الكمية في محافظة الحسكة ويتوفر الآن رصيد جيد في الحسكة من مادة الشعير تتجاوز ٧٠ ألف طن من الموسم السابق. علماً أن مراكز الاستلام في باقي المحافظات جاهزة للاستلام والتخزين وتم تأمين الأكياس والشوادر ومواد التعقيم إضافة إلى تجهيز عناصر المؤسسة لاستلام المادة وقد وافقت الحكومة على تأمين مبلغ ٢٠ مليار ليرة سورية لدفع قيمة المادة المسوقة للإخوة الفلاحين. وأضاف العوض: إن المؤسسة قامت بافتتاح دورة علفية جديدة على الرغم من كل الصعوبات وهذه الدورة العلفية هي الثانية في هذا العام وهي لمربي الأغنام والماعز والأبقار والخيول.
وتسعى المؤسسة لتأمين مصادر إضافية للمواد العلفية لتغطية حاجة معامل الأعلاف التابعة للمؤسسة في طرطوس وحمص وحماة التي تقوم بتصنيع الجواهز العلفية.
وقد وافقت رئاسة مجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية على تعزيز عمل المؤسسة لتأمين ٦٠٪ من حاجة الثروة الحيوانية من المواد العلفية عن طريق وزارة الاقتصاد وذلك بأخذ نسبة ٢٠٪ من الكميات المستوردة من المواد العلفية بسعر الكلفة الحقيقية وتقديمها للمؤسسة على أن تقوم المؤسسة ببيعها للإخوة المربين بسعر يقل عن أسعار السوق بنسبة ١٠٪ علماً أن المؤسسة ما زالت تشكل صمام آمان لكبح جماح أسعار الأعلاف لكونها تقدمها بسعر أقل من السوق.

العوض: الحكومة دعمتنا لتأمين ٦٠٪ من حاجة الثروة الحيوانية

١٩٠ ألف طن قمح والإقبال وتيرته جيدة رغم بعض المنغصات في الحسكة.!

| الحسكة- دحام السلطان

طالب الفلاحون والمنتجون المسوّقون لمحاصيلهم في مركزي الثروة الحيوانية وجرمز بمدينة القامشلي، بالإسراع في وضع الحلول المناسبة لعمليات التسويق ومنها إشكالية موضوع المناشئ الخاصة بعملية تسويق محاصيلهم إلى مراكز الشراء، واستبدالها بالبطاقة الشخصية بهدف التقليل من حجم الروتين اليومي المرافق لعملية التسويق، وبرفع سقف حجم الكميات المحددة للتسويق بموجب التراخيص الزراعية، وبالعمل على وضع حد وحل سريع لمسألة موضوع الإتاوات وحالات الابتزاز والتعجيز التي أصبحت ظاهرة متفشية ومعلنة على الطرقات العامة التي تربط مواقع إنتاجهم بمراكز التسويق!
ووعد محافظ الحسكة المهندس محمد زعال العلي: بتذليل جميع العقبات التي تعترض عملية تسويق محصول القمح، ولحظ جميع الصعوبات التي تعترض المنتجين المسوقين لمحاصيلهم في ضوء التسهيلات المقدّمة من فرع مؤسسة الحبوب، ومنها المتعلقة بشهادة المنشأ والكميات التي تزيد على الكمية من حيث وحدة المساحة المزروعة.
وقال: لقد أعطينا تعليماتنا لفرع المؤسسة العامة للحبوب، من أجل الأخذ بعين الاعتبار مراعاة الفلاحين والمزارعين بزيادة الكميات على شهادة المنشأ في حدود الـ١٠ ٪ أو الـ١٥٪ لكي نتمكن من تسهيل عملية التسويق للمحاصيل.
وأضاف: نحن نتوقع أن تستمر عمليات التسويق خلال الأيام الخمسة القادمة بوتيرة عالية، ونحن على استعداد تام، لأن نقدّم كل التسهيلات للمزارعين في هذا الموسم الزراعي المتميّز، ومعالجة كل ما يطرأ من خلل أو منغصات خلال الأيام القادمة.
مبيناً: أن السعر الذي قدمته الدولة للمنتجين تشجيعي ومجز لكل ما تم إنتاجه، وأسعار شراء المحصول لا يوجد لها مثيل في دول الجوار، وهي دعوة للفلاحين والمنتجين لأن يسوّقوا محاصيلهم، مع الأخذ بعين الاعتبار لمشكلة ديون المصرف الزراعي بالنسبة للأصالة والكفالة، التي كان لها دور سلبي في عملية التسويق، لأنها منعت الفلاحين والمنتجين من تسويق كامل محاصيلهم إلى مؤسسة الحبوب.
بدوره بين مدير فرع مؤسسة الحبوب المهندس عبيدة عبد الحميد علي، لقد قمنا ببيع نحو ٣ ملايين و١١٤ ألف كيس خيش فارغ للفلاحين عن طريق مركزي غويران بالحسكة والثروة الحيوانية بالقامشلي.
مؤكداً أنه تم تحويل ما يقارب أربعة مليارات ليرة سورية للمصرف الزراعي، بعد تنظيم عملية الفواتير وتجهيزها، من قبل دائرة المالية بفرع المؤسسة لغاية تاريخ اليوم السابع من الشهر الجاري، في ضوء وتيرة إقبال التسويق اليومي الجيدة التي تصل إلى نحو الـ١٢ ألف طن يومياً.
يُشار إلى أن كميات القمح المسوقة على مستوى المحافظة إلى الآن وصلت إلى نحو١٩٠ ألف طن في مراكز الشراء الثلاثة، غويران وجرمز والثروة الحيوانية، وكمية الشعير بلغت ٢٣ ألف طن.

الضمان الصحي تحت إشراف جهات مسؤولة

«أكاذيب» أطباء يعتذرون: أمراض غير مغطاة.. وعقود حبر على ورق

| السويداء - عبير صيموعة

بنكهة خدمية ورعاية حكومية وتحت شعار منمق وهو (الضمان الصحي في سورية) دخلت شركات التأمين مؤسساتنا معلنة أهدافها المنشودة بإشراف جهات مسؤولة على تقديم ما يوحي بالإنجاز الصحي الخدمي الكامل حيث انطلقت التجربة بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ والتي من المفترض أن تكون تجربة رائدة في مجال تقديم الخدمات الصحية إلا أنها وبعد فترة وجيزة من ولادتها بدأت تظهر علامات أولية توحي بالعجز والتقصير الخدمي، وهذا ما أكده كل من يقبع تحت وطأة هذا المشروع الصحي من عاملين في الدولة سواء في قطاع (التعليم – الصحة – الاتصالات.. إلخ).
وفي قطاع التربية يشير رئيس إحدى الشعب النقابية مروان الحلبي إلى أن الضمان الصحي كان يمكن أن يعد من أبرز المنجزات التي تحققت لجماهير المعلمين لولا بعض جوانب الخلل موضحاً أن أول العقبات كانت الحصول على بطاقة التأمين التي يفترض أن يتم توزيعها على كل الزملاء مع دليل الاستخدام وكذلك قائمة بأسماء (الأطباء – الصيادلة – المشافي – المخابر) حيث إن قسماً من المعلمين لغاية هذا التاريخ لم يتمكنوا من استلامها بسبب روتين المعاملات الورقية علماً أنه يتم اقتطاع مبلغ ٣٥٠ ليرة سورية إضافة إلى ١٠٪ نسبة التحمل كما أنه في حال تم التدقيق بدليل الضمان الصحي نجد أن ٥٠٪ من الحالات المرضية غير مغطاة وخاصة الأمراض التي تتعلق بمهنة المعلم فضلا عن النقص الكبير في عدد الأطباء المتعاقدين معهم والموجودين فقط في مركز المدينة من دون الريف.
وأضاف الحلبي: إن معظم الأطباء والصيادلة المتعاقدين مع شركة ميديكسا لا يقدمون الخدمات الصحية اللازمة من حيث المعاينة وصرف الأدوية فالاعتذار ملاذهم الوحيد موضحاً أن من سعى إلى تطبيق هذه الصيغة من الضمان الصحي لم يبحث سوى عن الربح المادي وأن تقوم وزارة التربية بتوقيع عقود عن أكثر من ٤٥٠ ألف زميل وزميلة من دون أي مقدمات أو أي متابعة منها للخدمات الصحية التي تقدم لعامليها من الشركة الخاصة.. أمر يدعو للاستغراب كما أن ما يتعرض له أعضاء النقابة من معاناة الضمان الصحي يطرح إشارات استفهام حول العلاقة بين وزارة التربية والمالية وشركات التأمين الصحي الخاصة بالمتعاقد معها.
وفي قطاع الاتصالات بادر مدير فرع الاتصالات بالسويداء حازم الشوفي بالقول: إننا كشركة اتصالات تميزنا عن بقية القطاعات الأخرى بأن نسبة التغطية الصحية تعادل ١٠٠٪. إلا أنه عندما بدأنا مشوارنا معهم اتضح أن بعض ما كتب في مضمون العقود كان حبرا على ورق فقط حيث بدأت شكاوى الموظفين تنهل علينا منذ أول شهر من التعاقد من جهة عدم استقبال الأطباء المتعاقدين لهم وخلق الأعذار إضافة إلى بشاعة الأسلوب في التعامل معهم وكأن الموظف المتعاقد مريض من الدرجة الثانية فما أن يلحظ الطبيب بطاقة التأمين في يده حتى تنخفض نسبة أسهم الاهتمام به إلى ما دون المستوى المطلوب إضافة إلى هذا كله فإن قسماً من العقاقير الطبية غير مغطاة كاملة فنادرا ما يلبى طلبك وتصرف الوصفة الطبية كاملة يفترض أن تكتفي بجزء فقط من جرعة الدواء والجزء الآخر تشتريه على حسابك الخاص علما أن شروط العقد المبرم بيننا يخصص لكل عامل في شركة الاتصالات مبلغاً يقارب ١٥٠ ألف ليرة سورية.
وفي القطاع المالي أشار أحد الموظفين قائلاً: إن تجربتنا الخاصة مع شركة ميدي سير (إحدى شركات التأمين الخاصة) تجربة فاشلة من حيث تقديم الخدمات الصحية اللازمة، فمنذ بداية مشوارنا معها والمعاناة حاضرة بقوة سواء من حيث المعاينة أو حتى صرف الأدوية، فالأطباء والصيادلة الذين يفترض أن نلجأ إليهم لتخديمنا صحيا ألغوا ارتباطهم مع هذه الشركة لأسباب خاصة أهمها التأخير الممل في دفع مستحقاتهم المادية (على حد قولهم).
كما أن للصيادلة معاناتهم حيث أشار أحد الصيادلة المتعاقدين مع شركة التأمين الصحي (ميديكسا) قائلاً: إن التعاقد مع تلك الشركة هو بمنزلة الكابوس الذي يرافقنا مع كل وصفة طبية للمريض فالوقت الطويل الذي يجند لصرف وصفة ميديكسا التي تحتاج إلى عشرة أضعاف ما تحتاجه الوصفة العادية بسبب الإجراءات المعقدة التي حولتنا إلى موظفين بيروقراطيين نمضي ساعات طويلة خلف شاشة الكمبيوتر رغم أن الربح الذي ننتظره من ذلك تقلص إلى النصف هذا من ناحية ومن ناحية أخرى هناك تأخير كبير في دفع مستحقاتنا المادية فمثلا منذ أن تعاقدت معهم في تاريخ ٢٠ /٢٠١٥/١٢ لغاية هذا التاريخ لم أتقاض أي شيء من مستحقاتي علما أنه يتم كل شهر حسم ٨٪ من قيمة المبيعات بين شركة التأمين ونقابة الصيادلة كما فرض علينا أيضاً دفع مبلغ شهري للقارئ الذي يفتح برنامج الكمبيوتر وبعد أن نفد صبرنا قررنا الاعتكاف لفترة محدودة عن صرف الوصفات الطبية كأسلوب ضغط لم يجد نفعا فمسلسل التأخير في دفع مستحقاتنا لم يزل مستمرا حتى الآن وبالنهاية إذا استمر الوضع على ما هو عليه فإن الحل الوحيد أمامنا هو إلغاء الارتباط مع تلك الشركات التي غايتها فقط جمع الأموال على أكتافنا وأكتاف غيرنا وأريد أن أنوه بأن الصيدليات في مركز محافظة كالسويداء مثلا أغلبها ألغت ارتباطها باستثناء عدد قليل من الصيادلة لا يتجاوز عددهم الـ٣.
هذا وتؤكد نقابة المعلمين أنه جرى تسطير العديد من الكتب والمراسلات التي طالبت بإلغاء التعاقد مع تلك الشركات كما جرى تحويل الشكوى إلى رئاسة مجلس الوزراء بكتاب السيد وزير شؤون رئاسة الجمهورية رقم ٥٣٢١/ ش تاريخ ٢٠١١/٨/٢٩ ومن ثم كتاب من رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٣١٧٨ تاريخ ٢٠١١/٩/٢٠ إلى وزارة التربية وبعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر من تحويل الكتاب إليها كان رد وزارة التربية بالكتاب رقم ٤٣/١/٥ تاريخ ٢٠١٢/١/٥ غير مقنع ولا يمت للشكوى بصلة حيث تضمن الرد أن وزارة التربية تعاقدت مع مؤسسة حكومية وأموالها تذهب إلى خزينة الدولة ومهمتها فقط مراقبة تقديم الخدمات الصحية للمشتركين أي أخلت مسؤوليتها بكل بساطة.

باللاذقية... المواطنون يشكون التلاعب بأجور النقل

دواي لـ«الوطن» التسعيرة الجديدة مناسبة والعمل لمراقبة الخطوط

| اللاذقية - عبير سمير محمود

بعد القرار الأخير بزيادة أسعار المحروقات بدأ بعض سائقي السرافيس وسيارات الأجرة «التاكسي» بزيادة تعرفة الأجور على أهوائهم مستغلين المواطن، فمنهم من طالب بزيادة نحو ٥٠ ليرة على التعرفة كما فعل سائقو سرافيس بعض الخطوط ومنهم خطا القرداحة والحفة ليأخذوا من المواطن ما يزيد على ١٥٠ ليرة أجرة ركوب السفرة الواحدة وهذا ما أكده بعض المواطنين لـ«الوطن» متسائلين أين الرقابة التي تحميهم من الاستغلال؟!
وبالعودة لعضو المكتب التنفيذي بمحافظة اللاذقية المختص بشؤون التموين والتجارة الداخلية المهندس ياسر دواي أكد بتصريح خاص لـ«الوطن» أن محافظة اللاذقية عقدت اجتماعاً استثنائياً بالمكتب التنفيذي بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٩ لإصدار التسعيرة الجديدة لجميع خطوط السرافيس وسيارات الأجرة وذلك بحضور محافظ اللاذقية ولجنة الأسعار وممثلين عن الاتحادات والنقابات وبعض الخطوط العاملة، مبيناً: تم إصدار (القرار رقم ٤ من المكتب التنفيذي الخاص بتسعيرة السرافيس وعددها نحو ٣٥٠٠ سرفيس، والقرار رقم ٥ الخاص بتسعيرة سيارات الأجرة وعددها يقارب ٢٠ ألف تكسي عاملة باللاذقية) وذلك بعد لحظ كامل متطلبات الآلية لتكون التعرفة الجديدة مناسبة مع نسبة التشغيل والنفقات الأخرى وفق التالي:
بعد الزيادة تكون الانطلاقة الأولى بعداد التكسي بقيمة ٢٥ ليرة (القفزة الواحدة ٥ – المسافة المتتالية ١٢٥م طولياً – القفزة الزمنية المتتالية ٣٥ ثانية).
موضحاً أنه تم الإيعاز للسورية للشبكات بتعديل العدادات بما يتناسب مع القرار للعمل به فوراً منعاً لاستغلال المواطن.
وأهم خطوط السرافيس العاملة تزيد وفق النسب المحددة بالقرار الوزاري لتصبح كالتالي (خط الدائري الشمالي ٤٠ ليرة– الشيخ ضاهر ٢٥– اللاذقية القرداحة ١٠٥– شهداء مشفى ٢٥– شهداء طابيات ٣٠– وكذلك لخطوط: شهداء– دعتور وبسنادا ودمسرخو).
وأكد دواي أنه تم التوجه لمديرية التموين بمراقبة جميع الخطوط ومتابعة تنفيذ القرار من دون أي زيادة على التسعيرة الرسمية وإحالة جميع المخالفين للجهات المختصة داعياً المواطنين لتقديم الشكاوى بحق أي مخالف سواء كان سائق أجرة أم سرفيس حتى يتم التعامل معه وفق القانون وحماية المواطن من التلاعب والابتزاز.